مداخلة بعنوان:

دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

دراسة قياسية للفترة 2004-2017

من إعداد:

د.مكيد علي

أستاذ

جامعة المدية

Mekid_a@yahoo.fr

05.54.09.00.02

ولـيـد فـرجـانـي

طالب دكتوراه نقود وبنوك

جامعة المدية

walidwayt@gmail.com

05.50.48.53.34

للملتقى الوطني حول:

صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية

يوم 28 سبتمبر 2019

بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة يحي فارس بالمدية

بالتعاون مع

مخبر التنمية المستدامة، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية ومخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية

محور المداخلة: مدخل إلى الشمول المالي (مؤشرات القياس العالمية، علاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة (الاستقرار المالي، النزاهة المالية، التثقيف المالي، الإقصاء المالي)).

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2004-2017، وذلك من خلال دراسة نموذج اقتصادي قياسي، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام برنامج EVIEWS 10 بطريقة المربعات الصغرى.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن طبيعة أثر الشمول المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت مقبولة إحصائيا من خلال عدد ماكنات الصراف الآلي والخدمات الالكترونية المقدمة للزبائن، ذلك أن هذه الأخيرة في تزايد من سنة لأخرى وهو ما يعزز من وتيرة التنمية المستدامة من خلال نمو وعي العملاء في التعامل بها.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، التنمية المستدامة.

Summary:

The aim of this study is to study the impact of financial inclusion on sustainable development in Algeria during the period 2004-2017 by studying a standard economic model.

The study found that the nature of the impact of financial coverage in Algeria during the period of study was statistically acceptable through the number of ATM machines. The latter is increasing from year to year, which enhances the pace of sustainable development through the growth of customer awareness in dealing with it.

Keywords: financial inclusion, financial technology, sustainable development.

مقدمة:

على مدى ما يقرب عقد من الزمن، بذل المجتمع الدولي والحكومات الوطنية جهودا منسقة لتوسيع نطاق الشمول المالي، حيث أنشأ نظاما ماليا يصلح للجميع ويفتح الأبواب أمام المزيد من الاستقرار والتقدم المتكافئ، يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية وبالأخص بعد الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، حيث بات واضحاً الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بالموضوع إلى جانب مواضيع أخرى لا تقل أهمية عن ذلك مثل الاهتمام بتعزيز قدرات وإمكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني وتبادل بيانات المستثمرين والمقترضين عبر الحدود لحماية اقتصاديات الدول.

ازداد اهتمام واضعي السياسات، الحكومات، المؤسسات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص بمفهوم الشمول المالي خلال السنوات الماضية، مع تزايد في عدد الدراسات التي تستعرض أثر تطور منظومة الشمول المالي على مسيرة التنمية الاقتصادية ومساهمتها في تحقيق مستويات نمو اقتصادي مستدامة، وأثرها الإيجابي في تقليل مستويات الفقر، تحسين توزيع الدخل، زيادة تمكين المرأة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي، تحسين قدرة الأفراد على إدارة المخاطر، زيادة مستويات الادخار والاستهلاك، بالإضافة لآثارها الإيجابية على أسواق العمل ومستويات دخل الفرد.

إذ لم يعد تقييم مستوى أداء مؤسسات القطاع المصرفي يعتمد على ربحيتها فحسب، كما ولم تعد تلك المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، بل ظهرت علاقات حديثة تساعد في خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في مختلف جوانب الحياة، ولعل من أبرز هذه المفاهيم أثر شمول الخدمات المالية للمؤسسات المالية والمصرفية على التنمية المستدامة.

وعلى ضوء ما تقدم ذكره يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر؟

للإجابة على هذا التساؤل ارتأينا وضع الفرضية الرئيسية التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين بعد الشمول المالي من جهة وتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، إذ أن الشمول المالي يعبر عن تقديم الخدمات المالية بتكلفة أقل وجودة أكبر، ولذلك فان توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية العصرية ستسهم في تمكين المجتمع من إتباع حاجاته المتطورة ككل، تعزيز الاستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد.

وفقا لطبيعة الموضوع كان لزاما على الباحثين اعتماد أسلوب محايد من خلال منهجية ملتزمة بأدوات البحث العلمي، وقد تطلب ذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم بتجميع البيانات والمعلومات وتلخيص الحقائق المتعلقة بالشمول المالي وأثره على التنمية المستدامة ، وتحليلها وفق أدوات ووسائل علمية مختلفة، هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقط اعتمدنا على النموذج الإحصائي وذلك بدراسة أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة في الجزائر بالدراسة القياسية المعتمدة على مخرجات برنامج EVIEWS10 مستعملين في ذلك قاعدة بيانات البنك الدولي ابتداء من سنة 2004 إلى غاية 2017.

أهداف وأهمية الدراسة: تعتبر التنمية المستدامة المصدر الأساسي لزيادة الثروة وشرطا ضروريا لقدرة الاقتصاد الوطني على إشباع الحاجات المتزايدة والمتطورة للمجتمع، إذ تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنمية المستدامة لكونها من المؤشرات الأكثر شمولية لقياس درجة التطور الاقتصادي لكل بلد ولمدى فعالية الشمول المالي في تسريع وتيرتها.

ومن أجل تحقيق ذلك قسمنا هذه الورقة البحثية على النحو الآتي

المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي؛

المحور الثاني: ماهية التنمية المستدامة ودور الشمول المالي في تعزيزها؛

المحور الثالث: بناء النموذج القياسي لتأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة بالجزائر للفترة 2004-2017.

لذلك سوف نتطرق لهذه الدراسة على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي.

ظهر الشمول المالي باعتباره تحديًا كبيرًا من أجل التنمية، ويُعد موضع نقاشات حادة بين الاختصاصيين ومتخذي القرار على مستوى السياسات التنموية والقطاع الخاص وفي الواقع تم دمج أساس الشمول المالي في سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، لذلك سنتطرق في هذا المحور للإطار النظري للشمول المالي.

1. مفهوم الشمول المالي:

سنتناول مفهوم الشمول المالي من خلال تعريفه والخصائص التي يتميز بها كما سيأتي:

- الشمول المالي هو الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي وعند الحاجة إليها، للفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة مقبولة.[1]

❖ يشير الشمول المالي إلى حالة يتهيأ فيها جميع البالغين سن العمل إلى الوصول لخدمات القروض، المدخرات، المدفوعات والتأمين من شركات رسمية لتقديم الخدمة، وينطوي الوصول الفعال على تقديم الخدمات على نحو مريح ومسئول بتكلفة ميسورة للعملاء مع استدامة عمل شركات تقديم الخدمة، بحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم، وتشير عبارة محرومين ومستبعدين من الخدمات المالية إلى هؤلاء الذين يحرمون سبل الوصول لهذه الخدمات، وتشير التقديرات إلى أن 2.5 مليار نسمة من البالغين في جميع أنحاء العالم ليس لديهم مدخرات أو حساب ائتماني لدى البنك أو أي مؤسسة مالية رسمية أخرى، ويعد هذا بمثابة إيضاح تقريبي لعدد الأشخاص المستبعدين من الخدمات المالية في جميع أنحاء العالم، لكنه لا يسلط الضوء على عوامل أخرى مثل جودة الخدمة، سرعتها، إتاحتها بسعر ميسور، استدامتها، تكلفتها أو مدى ملائمة حسابات الادخار والقروض المتاحة للآخرين، كما أنه لا يقيس سبل الوصول لخدمات المدفوعات أو التأمين وينطوي مفهوم "التقييم المسئول للخدمات" على سلوك مسئول في السوق من جانب مقدمي الخدمة ورقابة فعالة على حماية العملاء.[2]

❖ بهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دوليا وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي الشروط الأساسية التالية الواجب أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي:[3]

- الفائدة والملائمة: اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي؛
- الاتساق: ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان؛
- التوازن: تناول الشمول المالي لجانبي العرض "الوصول للخدمات المالية" والطلب "الاستفادة من هذه الخدمات"؛
- البراغماتية: الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة، ملائمة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد؛
- المرونة: ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي، الجغرافي، الاجتماعي والثقافي للدولة، وتختلف الظروف والموارد بين الدول، وبالتالي فالشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و/أو استخدام مؤشرات بديلة؛
- الطموح: قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد مع ذلك من منطلق المرونة والبراغماتية، إذ يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملا بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.

من خلال التعاريف السابقة نجد أن الشمول المالي هو تلك الحالة التي يستطيع فيها كل فرد أو مؤسسة بالمجتمع أن تتحصل عند الطلب على منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها، منها (حسابات التوفير، حسابات جارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة مثل الاستثمارات المالية ودراسات جدوى المشاريع.

2. ركائز الشمول المالي:

يتطلب بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي خمسة ركائز أساسية هي:[4]

- دراسة الفجوة بين جانبي العرض والطلب: لتكون نقطة الانطلاق في صياغة الأهداف المستقبلية وإعداد إستراتيجية وطنية للشمول المالي؛
- توفير بنية مالية تحتية قوية: من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية وتطوير أنظمة الدفع والتسوية، وتوفير قواعد بيانات شاملة من خلال تفعيل دور شركات الاستعلام الائتماني، وتوفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم الشمول المالي؛

- إتاحة الخدمات والمنتجات المالية: من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المالية لمواجهة الاحتياجات المتطورة كافة فئات الزبائن، وابتكار منتجات مالية جديدة؛
- حماية المستهلك: بوضع تعليمات رقابية لمعاملة العملاء بعدالة وشفافية، وإنشاء آلية للتعامل مع شكاويهم وتظلماتهم، مع توفي المعلومات الكافية والخدمات الاستشارية لهم؛
- تعزيز وتطوير التعليم والتثقيف المالي: من خلال إعداد إستراتيجية وطنية تعنى به، وتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع.

3. أبعاد الشمول المالي:

نذكر فيما يلي مكونات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي:[5]

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية.

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في البنوك، مكاتب البريد، مؤسسات التمويل الصغرى؛
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛
- عدد المعاملات (الإيداع أو السحب)؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مكاتب البنوك والمؤسسات المالية المختلفة، الأنترنيت، أجهزة الصراف الآلي وغيرها من الوسائط الالكترونية.

البعد الثاني: الادخار.

- النسبة المؤوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية "البنوك، مكاتب البريد، أو غيرها"؛
- حجم الأموال التي يتم تداولها خارج شبكة الحسابات المالية للمؤسسات المالية الرسمية (تعاملات الاقتصاد غير الرسمي).

البعد الثالث: الاقتراض.

- النسبة المؤوية للبالغين الذين اقتراضوا خلال 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المؤوية للبالغين الذين اقتراضوا خلال 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية "الأسرة أو الأصدقاء".

البعد الرابع: المدفوعات.

- النسبة المؤوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو مداخيل أخرى (منح، معاشات وغيرها) في 12 شهر الماضية؛
- النسبة المؤوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال من وإلى أطراف مختلفة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية؛
- النسبة المؤوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع الفواتير، إرسال أو تلقي أموال خلال 12 شهر الماضية.

البعد الخامس: التأمين.

- النسبة المؤوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛
- النسبة المؤوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة، الغابات أو الصيد البحري ويقومون بتأمين أنشطتهم "محاصيلهم ومواشيهم" ضد الكوارث الطبيعية "العواصف، الزلازل، الفيضانات".

4. أهمية الشمول المالي:

تتجلى أهمية الشمول المالي في جملة من المحاور كما يلي:[6]

- المحور الاجتماعي: وهو ما بتيسير التعامل مع العملاء وخاصة الفقراء منهم؛

- المحور الاقتصادي: إذ يساهم الشمول المالي في تحسين مستوى أداء النشاط الاقتصادي وذلك بسبب زيادة كفاءة وفعالية الخدمة المالية، زيادة القدرة على تعبئة المدخرات الوطنية، مساعدة الأعوان الاقتصاديين على التحكم في العمليات الإدارية، عقلنة وترشيد اتخاذ القرارات

- محور الاستراتيجي: حيث عملت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف الإستراتيجية القوية بسبب التحديات الكبيرة من الجهات الرقابية التي نجمت جراء التطورات ، إذ تمثلت بالنظر في كيفية الموائمة بين الشمول المالي لهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها "الاستقرار المالي، النزاهة المالية، الحماية المالية للمستهلك".

إن أهمية تعزيز الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية سينعكس إيجابا على البنية الاقتصادية والسياسية على حد سواء، إذ يمكن تلخيص أثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية:[7]

- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية :أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال إن الوصول للتمويل الماكروي "تمويل المشاريع المتناهية الصغر" يزيد فرصة توظيف أشخاص من خارج عائلة صاحب المشروع بنسبة 50%، كما يسهم استخدام القنوات الالكترونية في دفع المعونات الاجتماعية إلى تخفيض تكلفتها على الحكومة بمستويات تقارب 80%، كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول لها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي؛

- تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استخدام الخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، "أظهرت إحدى الدراسات أن زيادة نسبة السكان الذين لديهم وصول لخدمات الودائع المصرفية بنسبة 10% سيقلل من مستويات سحب الودائع في الأزمات المالية بنسبة 8%"، أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية؛

- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم :أظهرت الدراسات التي تبحث في فائدة توسيع انتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد، أن تحسين قدرتهم على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية؛

- أتمتة النظام المالي :يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة لهذه الخدمات، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

5. أهداف الشمول المالي:

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التابعة للبنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل وهي كما يلي:[8]

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منه؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي؛
- السعي لتحقيق الشمول المالي بطريقة مدروسة ومن ثم زيادة الإدراك والفهم أفضل من خلال النظر في جميع الروابط وأخذها بعين الاعتبار؛
- تحقيق حالة الارتباط بين الأهداف بما يضمن التحقيق الأفضل لكل هدف من تلك الأهداف للوصول إلى ما هو أفضل للجميع ككل، وكذلك الارتباط الأمثل بين الأهداف؛
- تعزيز مشاريع العمل الحر والشركات الصغيرة جدا وتمكينها من الاستثمار والتوسع.

المحور الثاني: ماهية التنمية المستدامة ودور الشمول المالي في تعزيزها.

تعتبر التنمية المستدامة هدفا أسمى لكل الدول حكومات ومؤسسات، ولا شك في أن الطاقة تعتبر هي المحرك الرئيسي للنمو والتنمية في شتى القطاعات، غير أن هذه الأخيرة في مجملها هي طاقة تقليدية لا تقوم على مبدأ حماية البيئة، تم تحريك اقتصاديات الدول نحو استعمال الطاقات المتجددة كصديقة للبيئة في خدمة التنمية المستدامة وهو ما سنتطرق إليه من خلال التعرف على مفهوم التنمية المستدامة، أهدافها، مبادئها، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة والمعوقات التي تحول دون تطبيقها بالجزائر.

1. مفهوم التنمية المستدامة:

سنتناول مفهوم التنمية المستدامة من خلال تعريفها والخصائص التي تتميز بها كما سيأتي:[9]

❖ يعد أول ظهور لعبارة "التنمية المستدامة" عام 1980 في استيراتيجية الحماية الدولية التي أقرها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، والتي نصت تأكيدها على أن تدمير البيئة لم يعد قاصرا على الدول الصناعية فقط بل تعداه إلى الدول النامية أيضا، وبالرجوع لتعريف التنمية المستدامة، فقد عرفها البنك الدولي بأنها عملية متعددة الأبعاد وتتكون من خمسة مكونات رأس المال النقدي ويتمثل في الإدارة المالية السليمة والتخطيط الاقتصادي الملائم، رأس المال المادي متمثلا في البنية التحتية والأصول الثابتة كالطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة، أما رأس المال البشري فيتضمن صحة جيدة ومستويات تعليم وتكوين مقبولة للأفراد، رأس المال الاجتماعي الذي يقصد به المهارات وقدرات الأفراد وكذلك المؤسسات والعلاقات التي تحدد طبيعة هذه العلاقات، ورأس المال الطبيعي متمثلا في قاعدة الموارد الطبيعية والخدمات الطبيعية كجودة الهواء وجمال المناظر.

❖ كما عرفت على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها، واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف التنمية المستدامة على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.[10]

تتميز التنمية المستدامة بالعديد من الخصائص ولعل أهمها:[11]

- هي تنمية تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة؛
- رعاية حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي للكوكب.؛
- تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول؛
- الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء، الماء، التربة والموارد الطبيعية؛

- تنمية متكاملة بحيث يعتبر الجانب البشري فيها هو الأهم، وتنمية أولى أهدافها مراعاة الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع.

2. أهداف التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة إلى:[12]

- التقليل من نسبة الفقر من خلال توفير كافة الموارد لجميع سكان العالم؛
- توفير مراكز الصحة، مما يساعد على التقليل من الأمراض لدعم صحة سكان العالم؛
- تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الصحية من خلال دعم الموارد الطبيعية؛
- خلق فرص العمل، النمو العادل وكذا التسيير المستدام للموارد الطبيعية؛
- تحقيق بيئة عالمية جيدة وتمويل بعيد الأجل من خلال التسيير الفعال للطاقات المتجددة الصديقة للبيئة.

3. مبادئ التنمية المستدامة:

يمكن الاسترشاد بما وضعه المجلس الدولي للتنقيب واستخراج المعادن، من مبادئ خاصة بالتنمية المستدامة والتي يجب على المنشأة التي تعمل في هذا المجال الالتزام بها وتطبيقها وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:[13]

- تنفيذ الممارسات الأخلاقية والمحافظة عليها وعلى نظم حوكمة المنشأة؛
- دمج اعتبارات التنمية المستدامة في عملية اتخاذ القرار داخل المنشأة؛
- دعم حقوق الإنسان الأساسية، واحترام الثقافات والعادات والقيم لجميع أصحاب المصالح؛
- تنفيذ استراتيجيات إدارة الخطر على أساس معلومات علمية صحيحة وسليمة؛
- البحث عن التحسين المستمر لأدائنا البيئي؛
- المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للمجتمعات التي تعمل المنشأة فيها؛
- تقديم تقارير تتصف بالفعالية والشفافية لأصحاب المصلحة.

4. دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة:

يعد اليوم الشمول المالي عند تقديم الخدمات المالية. مثل استخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية أو ما يعرف بالبنوك الخلوية، وكذلك خدمات الاستثمار عبر الهاتف المحمول، والعملات الرقمية المشفرة، والتي تهدف إلى جعل الخدمات المالية في متناول الجمهور العام، وهو ما يؤدي إلى تطورات تساهم في تحويل المشهد الاقتصادي والمالي وتغييره، من هنا يبرز أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة من خلال:[14]

- الانفتاح على المزايا المأمولة من التكنولوجيا المالية بتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي واسع النطاق، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل والدول الصغيرة، وللفئات التي تنقصها الخدمات المالية، والاستعداد لجني المنافع الممكنة على نطاق واسع، بما في ذلك: زيادة إتاحة الخدمات المالية والشمول المالي، وتعميق الأسواق المالية، وتحسين أنظمة المدفوعات وتحويلات العاملين عبر الحدود؛

- تعزيز المنافسة والالتزام بتوفير أسواق مفتوحة وحرة وتنافسية لضمان بيئة تحقق تكافؤ الفرص للجميع، ولتشجيع الابتكار والمنافسة العادلة واختيارات المستهلكين وإتاحة الخدمات المالية عالية الجودة.؛

- دعم التكنولوجيا المالية لتشجيع الشمول المالي وتطوير الأسواق المالية من خلال التغلب على التحديات المتعلقة بمدى انتشارها ومعلومات العملاء والجدوى التجارية، ومن خلال تحسين البنية التحتية. ويشكل الاقتصاد الرقمي الآخذ في التطور، إلى جانب الرقابة الفعالة، عنصرا ضروريا في التغلب على المعوقات التي طالما حالت دون تحقيق الشمول المالي عبر نطاق واسع من الخدمات المالية، وفي تمكين البلدان النامية من الاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة للتنمية الاقتصادية والمالية بهدف تدعيم النمو وتخفيف حدة الفقر؛

- تطويع الإطار التنظيمي والممارسات الرقابية لمتطلبات تطوير النظام المالي على نحو منظم وتأمين استقراره وتسهيل الدخول الآمن للمنتجات والأنشطة الجديدة والوسطاء الماليين الجدد؛ وتدعيم الثقة والاطمئنان؛ والاستجابة للمخاطر؛

- ضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية من خلال النظر بعين الاعتبار إلى انعكاسات مبتكرات التكنولوجيا المالية على خدمات البنوك المركزية وهيكل السوق، مع حماية الاستقرار المالي، والتوسع في شبكات الأمان إذا دعت الحاجة، وضمان الكفاءة في انتقال أثر السياسة النقدية؛

- تشجيع التعاون الدولي وتبادل المعلومات عبر المجتمع التنظيمي العالمي لتبادل المعرفة والخبرات والممارسات الفُضلى لدعم إقامة إطار تنظيمي فعال؛

- تعزيز الرقابة الجماعية على النظام النقدي والمالي الدولي وتطويع السياسات القائمة واستحداث سياسات جديدة لدعم النمو العالمي الاحتوائي، وتخفيف حدة الفقر وإرساء الاستقرار المالي الدولي في بيئة سريعة التغير.

المحور الثالث: بناء النموذج القياسي لتأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة بالجزائر للفترة 2004–2017.

بعد التطرق في المحور الأول إلى أهم محددات الشمول المالي في الدراسات النظرية والتجريبية، يتم في هذا المحور القيام بنمذجة قياسية لتأثير هذه المحددات على التنمية المستدامة في الجزائر.

من أجل دور حصر المتغيرات المؤثرة الممثلة للشمول المالي على التنمية المستدامة ستستند إلى محاولة استخدام النظرية الاقتصادية وتكييفها مع الواقع الاقتصادي بالجزائر، وذلك ببناء نموذج يعكس تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة للفترة 2004-2017.

1. صياغة النموذج القياسي لأثر الشمول المالي على التنمية المستدامة في الجزائر:

لقد اعتمدنا في صياغتنا للنموذج على الأفكار النظرية التي وصل إليها الفكر الاقتصادي مع احترام واقع الاقتصاد الجزائري، لذلك سنستعرض المتغيرات المختارة للنموذج الخاص بتشخيص تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة بالجزائر خلال الفترة 2004-2017 بالاعتماد على المعادلة الآتية:

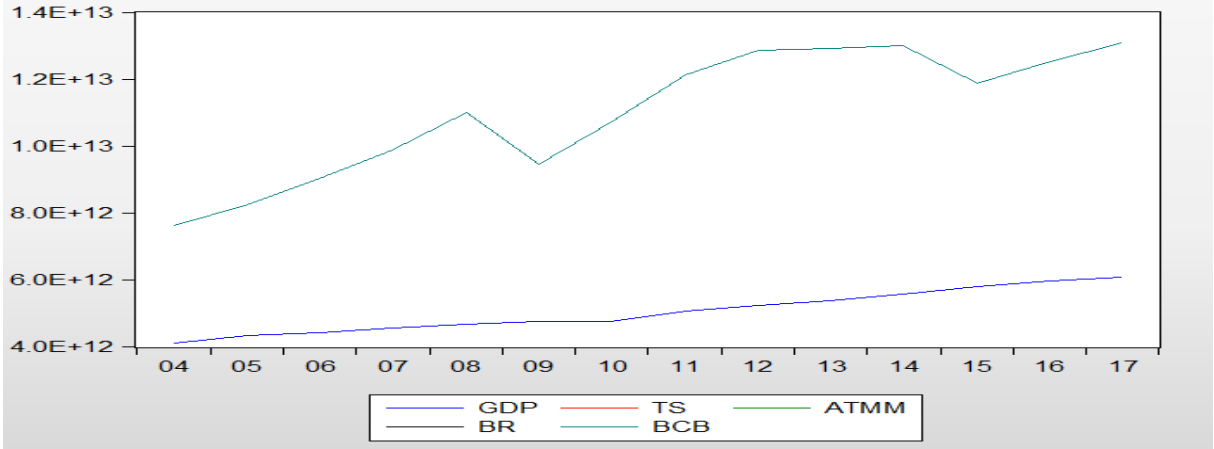
$$PERGDP_t = \beta_0 + \beta_1 ATMM_{t-1} + \beta_2 TS_t + \beta_3 BR_t + \beta_4 BCB_t \quad t$$

حيث أن:

- $PERGDP_t$: يمثل إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) خلال السنة t ، مقاسا بالدينار الجزائري كمتغير معبر عن التنمية المستدامة.
- $ATMM_t$: يمثل عدد ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) خلال السنة t، *والتي تعبر عن الشمول المالي للخدمات المالية ومدى وصولها لكل مناطق الوطن*، بحيث يرتبط بعلاقة طردية مع التنمية المستدامة حسب النظرية الاقتصادية .

- TS_t: يمثل إجمالي الادخار (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) خلال السنة t، مقاسا بالدينار الجزائري، فالنظرية الاقتصادية تفيد بأن الإحجام عن الاستهلاك وتوجيه الموارد المالية للادخار سواء من طرف الأفراد أو المؤسسات سيشكل وعاءا مباشر لتدعيم الاستثمار مما يكون له أثر إيجابي على التنمية المستدامة، لذلك هناك علاقة طردية بين المتغيرين.
- BR_t: يمثل المقترضون من المؤسسات المالية (لكل 1000 بالغ) خلال السنة t، *إذ كلما زاد المقترضون سيؤدي ذلك إلى رواج القطاع الاستثماري وتوسعه وهو ما يحسن التنمية المستدامة، لذلك توجد علاقة طردية بين المتغيرين.*
- BCB_t: تمثل عدد فروع المؤسسات المالية (لكل 100 ألف بالغ) خلال السنة t، *بحيث كلما زاد عدد الفروع هذا يدل على اتساع النشاط المالي في كل ربوع الوطن وهو ما ينعكس ايجابا على التنمية المستدامة بالبلد*، إذ يعتبر عدد هذه الفروع ذو علاقة طردية مع التنمية المستدامة، كون أن ارتفاع هذا الأخير هو ارتفاع في حجم التنمية المستدامة للبلد .
- $_t$: الخطأ العشوائي خلال السنة t.

فيما يخص مصادر البيانات، فقد تم الاعتماد على البيانات المتوافرة أساسا في قاعدة بيانات البنك الدولي، وبناءا على المعطيات الموجودة يمكن أن نعرض بيانيا شكل تطور المؤشرات المذكورة كالتالي:



قبل تقدير نموذج الدراسة نقوم بحساب معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين المتغيرات المستقلة، حتى نعرف طبيعة العلاقة الارتباطية بين هذه المتغيرات نفسها، وكذلك المتغير المستقل الذي يؤثر أكثر في المتغير التابع.

الجدول رقم 01: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة.

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 08/02/19 Time: 00:15
Sample: 2004 2017
Included observations: 14

Correlation Probability	GDP	TS	ATMM	BR	BCB
GDP	1.000000 -----				
TS	0.752873 0.0019	1.000000 -----			
ATMM	0.962888 0.0000	0.786282 0.0009	1.000000 -----		
BR	0.794365 0.0007	0.844810 0.0001	0.866362 0.0001	1.000000 -----	
BCB	0.643972 0.0129	0.739269 0.0025	0.691713 0.0061	0.694053 0.0059	1.000000 -----

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **EViews 10**.

من خلال الجدول السابق المبين لمعاملات الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة، نلاحظ وجود ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) وماكنات الصراف الآلي (ATMM)، في حين كان معامل ارتباط المقترضون من المؤسسات المالية (BR) وإجمالي الادخار (TS) مع الناتج المحلي الإجمالي كان أقل قوة أما معامل الارتباط بين وعدد فروع المؤسسات المالية (BCB) والناتج المحلي الخام فهو ضعيف.

كما نلاحظ أن هناك ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة (TS ET BR) (ATMM ET BR) فيما بينهم (أكبر من 0.80)، وبأقل ارتباط بين المتغيرات (TS ET ATMM) (TS ET BCB)) فيما بينهم (أكبر من 0.70)،وهذا ما يؤكد وجود مشكل الارتباط الخطي في النموذج محل الدراسة.

بعد إدخال هذه البيانات في برنامج EVIEWS 10 تحصلنا على الجدول الموالي للتقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية كالأتي:

الجدول رقم 02: تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية.

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 17:13
Sample: 2004 2017
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TS	6.04E-10	7.90E-10	0.765215	0.4637
ATMM	2561.568	423.0214	6.055409	0.0002
BR	-4949.755	6655.022	-0.743762	0.4760
BCB	-12.04931	101.4876	-0.118727	0.9081
C	145406.8	30200.36	4.814737	0.0010

R-squared	0.943238	Mean dependent var	137480.3
Adjusted R-squared	0.918011	S.D. dependent var	6622.642
S.E. of regression	1896.309	Akaike info criterion	18.20566
Sum squared resid	32363903	Schwarz criterion	18.43389
Log likelihood	-122.4396	Hannan-Quinn criter.	18.18453
F-statistic	37.38945	Durbin-Watson stat	1.353828
Prob(F-statistic)	0.000013		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **EViews 10**

من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم 02، يتضح لنا أن قيمة احتمال إحصائية F-statistic إلى المعنوية الكلية للنموذج (قيمة الاحتمال أقل من 0.05 عند مستوى 5%) أي أن النموذج مقبول إحصائيا، غير أنه وبالنسبة إلى معنوية معامل T.student نجد أن ATMM مقبول إحصائيا عند قيمة احتمال أقل من 0.05 أما TS, BR, BCB فهي غير معنوية أي (قيمة الاحتمال أقل من 0.05 عند مستوى 5%) وهذا ما يعني احتمال وجود متغيرات يمكن التخلي عنها من الدراسة، أما معامل التحديد المعدل، والمساوية قيمته لحوالي 0.91 فهو يشير إلى وجود علاقة قوية بين التنمية المستدامة والشمول

المالي، وفيما يخص اختبار DW فإنه يعبر عن احتمال وجود ارتباط ما بين الأخطاء لوقوعه في منطقة الشك (dl=0.441,du=1.757).

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، والبرنامج الإحصائي Eviews.10، إذ تم استخدام طريقة الانحدار التدريجي لاختيار النموذج الأفضل الذي معطياته متاحة في الجدول رقم 03.

الجدول رقم 03: نتائج تقدير أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة: 2004-2017

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 17:16
Sample: 2004 2017
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ATMM	2477.094	183.2803	13.51533	0.0000
C	123910.7	1103.294	112.3098	0.0000

R-squared	0.938355	Mean dependent var	137480.3
Adjusted R-squared	0.933218	S.D. dependent var	6622.642
S.E. of regression	1711.434	Akaike info criterion	17.85961
Sum squared resid	35148069	Schwarz criterion	17.95091
Log likelihood	-123.0173	Hannan-Quinn criter.	17.85116
F-statistic	182.6640	Durbin-Watson stat	1.393507
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.10

من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول، يتضح أن النموذج معنوي ومقبول إحصائيا، حيث تشير قيمة احتمال إحصائية F-statistic إلى المعنوية الكلية للنموذج (قيمة الاحتمال أقل من 0.05 عند مستوى 5%)، بالإضافة إلى معنوية معامل T.student عند مستوى المعنوية 5%. أما معامل التحديد المعدل، والمساوية قيمته لحوالي 0.93 فهو يشير إلى وجود علاقة قوية بين الشمول المالي ممثلا بعدد ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) وبين التنمية المستدامة ممثلة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)، إذ تم التخلي عن إجمالي الادخار، عدد الفروع للمؤسسات المالية، عدد المقترضين من المؤسسات المالية والتي أحدث تعددا خطيا سابقا.

أما من الناحية الاقتصادية فيتضح من خلال نتائج التقدير أن التنمية المستدامة في الجزائر تتأثر إيجابا بالشمول المالي ممثلا بعدد ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ) إذ جاء معامله موجبا ومعنويا إحصائيا عند مستوى 5%.

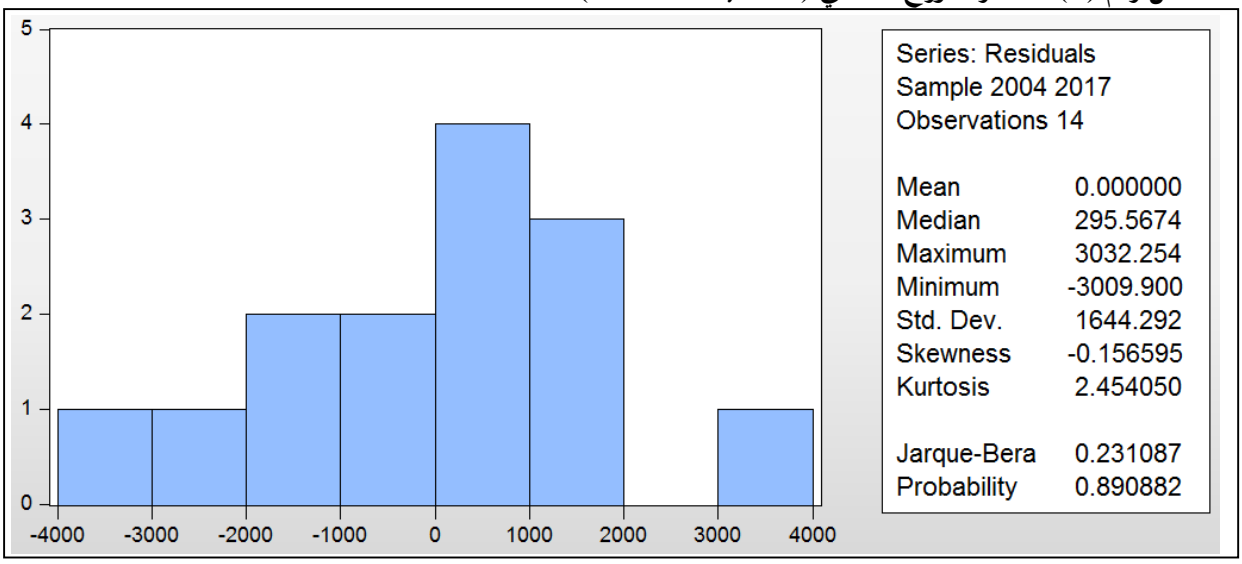
2. الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر:

نقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات لتشخيص النموذج المقدر، وتتمثل هذه الاختبارات في الآتي:

1.2. اختبار التوزيع الطبيعي:

يشير اختبار التوزيع الطبيعي (Normality test) إلى أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم رفض الفرضية القائلة بعدم وجود توزيع طبيعي، وهذا راجع إلى أن قيمة احتمال لمساوية لـ 0.8908 تفوق 0.05 عند مستوى المعنوية 5%.

الشكل رقم (1): اختبار التوزيع الطبيعي (Normality test).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.10

2.2. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

يمكن الاعتماد على اختبار داربن –واتسون لاختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه، والذي يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، حيث تم رفض الفرضية التي تقول أنه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء، وهذا راجع إلى أن قيمة اختبار داربن – واتسون المساوية لـ 1.39 تفوق قيمة DU=1.054 عند مستوى المعنوية 5%.

3.2. اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء:

يشير اختبار عدم ثبات التباين (White test) إلى ثبات تباين الأخطاء، حيث تم رفض الفرضية القائلة بعدم ثبات تباين الأخطاء، وهذا راجع إلى أن قيمة احتمال لمساوية لـ 0.3433تفوق 0.05 عند مستوى المعنوية 5%.

الجدول رقم 04: اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء (Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.991637	Prob. F(2,11)	0.4018
Obs*R-squared	2.138586	Prob. Chi-Square(2)	0.3433
Scaled explained SS	1.142306	Prob. Chi-Square(2)	0.5649

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.10

4.2. اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج:

لاختبار صحة الشكل الخطي للنموذج المقدر نستخدم اختبار Ramsey، والنتائج موضحة في الجدول رقم (4).

الجدول رقم 05: اختبار ملائمة الشكل الدالي

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: PERGDP ATMM C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.156275	11	0.2721
F-statistic	1.336972	(1, 11)	0.2721
Likelihood ratio	1.605874	1	0.2051

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.10

من خلال النتائج، يشير اختبار (Remsey) إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في تقدير النموذج، حيث تم رفض فرضية العدم القائلة بعدم صحة الشكل الدالي المستخدم، وهذا من خلال قيمة احتمال F-statistic المساوية لـ 0.2721 والتي تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5%.

خاتمة:

ينظر للشمول المالي باعتباره تحديًا كبيرًا من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والذي يُعد موضع نقاشات حادة بين صانعي السياسات، والعاملين في مجال التنمية، والقطاع الخاص، من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق معدل عالي من النمو الاقتصادي والمحافظة عليه والوصول بمستوى الدخل للموارد والطاقات الإنتاجية المتاحة، تحقيق هذا الهدف الأسمى للاقتصاد الوطني يتم من خلال التحكم في القنوات النقدية وتسهيل وتمكين الحصول على الخدمات المالية لكل المتعاملين في شتى المناطق وهذا للنهوض بالتنمية التي تتوالى بين الأجيال بشكل سلس.

لقد تم التركيز في هذه الورقة البحثية على دور الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة ممثلا في زيادة عدد ماكنات الصراف الآلي بما يحقق زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وقد تعرضت العديد من الدراسات إلى بعض جوانب العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة.

من أجل تحليل مساهمة الشمول المالي في التنمية المستدامة خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2017؛ تم التطرق إلى أهم مؤشرات الشمول المالي ممثلة في عدد ماكنات الصراف الآلي، إجمالي الادخار، المقترضون من البنوك وفروع البنوك، وقد تم معالجة الموضوع من الزاوية الاقتصادية، الإحصائية والقياسية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في الآتي:

- ✓ أثبتت مخرجات برنامج Eviews10 وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي عن طريق عدد ماكنات الصراف الآلي وبين التنمية المستدامة ممثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث أن التغير في عدد ماكنات الصراف الآلي يؤدي إلى التأثير الايجابي ذو علاقة طردية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي التنمية المستدامة؛
- ✓ أثبتت مخرجات برنامج Eviews10 عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي عن طريق إجمالي الادخار، المقترضون من البنوك وفروع البنوك وبين التنمية المستدامة ممثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا راجع لوجود مشكل التعدد الخطي الناتج عن الارتباط القوي بين المتغيرات وارتباطها القوي مع المتغير التابع، وهذا راجع إلى كون هذه المتغيرات المستقلة هي وجوه لعملة واحدة "الشمول المالي"، وبالتالي تصب في نفس السياق ولا يمكن إدخالها في قالب واحد.

وعلى ضوء هذه الدراسة ونتائجها نضع توصيات نرجو أن تجد صدى في الواقع وهي كالتالي:

- ✓ الإشراف على ورشات عمل توعوية للشباب للتعامل مع الخدمات البنكية المختلفة؛
- ✓ عرض الخدمات المصرفية التي تتناسب وتتلاءم مع قيم المجتمع المحلى والواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي؛
- ✓ إصدار نشرات، وإنشاء موقع إلكتروني تهتم بتوسيع الشمول المالي، وتحديث أخبارها وجمع الحالات الدراسية من خلال أفضل التجارب والممارسات الناجحة للشمول المالي؛
- ✓ ضرورة مواصلة المسار التصحيحي الهيكلي للاقتصاد الوطني وذلك بفتح مجال أكبر كمساهمة قطاع الأعمال (القطاع الخاص) في الاقتصاد الوطني، ذلك أن تطور هذا القطاع يسمح بتخصيص أمثل للموارد الاقتصادية الوطنية على الاستعمالات المختلفة، ويتيح استجابة أفضل للجهاز الاقتصادي الوطني للاحتياجات المختلفة للمجتمع؛
- ✓ إن تجربة الدول المتطورة اقتصاديا توضح جليا أن تأثير الشمول المالي يكون أكثر فعالية وكفاءة في حالة وجود قطاعات اقتصادية تعمل وفق قواعد اقتصاد السوق؛

- ✓ إعطاء أهمية أكبر في إطار إستراتيجية التنمية الوطنية لتطوير قطاع المالي وتكييفه وفق قواعد السوق، من أجل مساهمته في تنويع النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي تنويع مصادر تمويل النمو واجتناب الصدمات السلبية الناتجة عن اهتزازات السوق العالمية وأثارها على مسار التنمية الوطنية بفعل تبعية الاقتصاد الوطني لمداخيل المحروقات؛
- ✓ ضرورة وضع استراتيجيات لتوسيع الشمول المالي من طرف المؤسسات المالية والمصرفية برقابة من البنك المركزي؛
- ✓ العمل على تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية، التي تساعد على انتشار الخدمات المالية والمصرفية، واعتماد تدابير مباشرة لتوسيع دائرة الشمول المالي بما يخدم وتيرة التنمية المستدامة.

المراجع والهوامش:

1- Sarma ,mandira, Index of Financial Inclusion, Centre for International Trade and Development, School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, India, (2010), p04.

[2]- بدر شحدة حمدان، ماجد أبو دية، أثر الشمول المالي على التنمية في فلسطين، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 04، العدد 02، فلسطين، 2018، ص03.

[3] - Financial Inclusion Data Working Group « Measuring Financial Inclusion: Core Set of Financial Inclusion Indicators », Alliance of Financial Inclusion, 2011, p. 2

[4]- نيفين حسين، دراسة الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص08.

[5] - Asli Demirgue – Kunt and Leora Klapper « Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex) », The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation, 2012, P3.

[6]- صندوق النقد الدولي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، 2015، ص2-3.

[7]- رشا عودة لفتة، سالم عواد حسين، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع انتشار قاعدة الشمول المالي وصولا للخدمة المالية بالعراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 11، العدد 1، العراق، 2019، ص84.

[8]- رشا عودة لفتة، سالم عواد حسين، مرجع سبق ذكره، ص84-85.

[9]- أسامة معمري، أنور عبيدة، محمد الدينوري سالمي، نحو الاستفادة من التجارب العربية الرائدة في الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 5، جوان 2018، جامعة الوادي، ص 173.

[10]- ماجدة أبوزنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور القافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد1، الجامعة الأردنية، جانفي 2009، ص 23.

[11]- فلاق علي، سالمي رشيد، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة" مع الإشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية"، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 25، 2016، ص 97.

[12]- أسامة معمري، مرجع سبق ذكره، ص 174.

[13]- محمد عباس بدوي، محمد البلتاجي، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2013،ص 23-24.

[14]– إيهاب علي النواب ، كيف نستفاد من التكنولوجيا المالية؟، https://www.arado.org، شبكة النبأ المعلوماتية، تاريخ النشر: 2019/04/23، تاريخ الاطلاع: 2019/07/25.